



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الخميس 28 فيفري 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- الافتتاحية 3
انخفاض "محسوس" في معدل البطالة بالجزائر الى أقل من 10 بالمائة (واج) 3
الجزائر عملت على تكريس أهداف التنمية المستدامة على أرض
الواقع(واج) 3
الصالون الدولي للفلاحة بباريس: المتعاملون الجزائريون يستكشفون
السوق الخارجية(واج) 4
مناخ الأعمال في الجزائر يساعد على تنمية الشراكة الجزائرية - الفرنسية في المجال الصيدلاني (واج)..... 6
خبراء يطالبون بسحب الامتيازات بعد 5 سنوات من النشاط 6
مصانع السيارات التهمت 1700 مليار خلال لإستيراد العجلات فقط!(الشروق أونلاين)..... 6
مسؤول العلاقات الخارجية في المركزية النقابية:..... 7
الفصل في قائمة المهن الشاقة بداية الدخول الاجتماعي القادم (واج) 7
- بنوك /مالية/تأمينات..... 8
- تعاون وشراكة..... 8
الجزائر- الدانمارك: الدعوة إلى تطوير التعاون الثنائي في مجال البنى والخدمات اللوجستية (واج)..... 8
طاقة: اتفاق بين "سونلغاز" ومجمع موريتاني من أجل مشاريع مشتركة (واج) 9
- تجارة..... 10
- يقظة إعلامية 10

الافتتاحية

انخفاض "محسوس" في معدل البطالة بالجزائر الى أقل من 10 بالمائة (واج)

يسجل بالجزائر انخفاض "محسوس" في معدل البطالة الى أقل من 10 بالمائة حسب ما ورد في إحصائيات صادرة في هذا الشأن عن منظمات عربية و أخرى دولية، وفقا لما كشف عنه يوم الأربعاء بولاية قسنطينة مستشار المدير العام لمنظمة العمل العربية، محمد شريف.

وأوضح ذات المسؤول في لقاء مع الصحافة على هامش انطلاق الورشة الوطنية "حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" تدوم يومين بأحد الفنادق الخاصة بمدينة علي منجلي أن الجزائر سجلت أكثر من 14 بالمائة في معدل البطالة من خلال الدراسات المنجزة خلال الـ10 سنوات الماضية معتبرا أن الجزائر "من بين الدول العربية التي تسيير في الطريق الصحيح في هذا المجال".

وتوقع ذات المتحدث أن الجزائر "مرشحة لتسجيل انخفاض أكبر في معدلات البطالة وذلك بالنظر للاستقرار الذي تشهده البلاد على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية" منوها ب"ضرورة نقل تجارب الجزائر في هذا المجال للبلدان العربية للعمل بها".

واعتبر السيد شريف أن منظمة العمل العربية تعنى بقضايا التشغيل والبطالة التي أضحت -حسبه - هاجس منطقة المنظمة العربية للعمل وذلك حسب التقارير السنوية حول البطالة في العالم العربي.

وأشار إلى أن أسباب البطالة في الوطن العربي في الوقت الراهن "ترتبط أساسا بالأحداث السياسية على غرار العراق واليمن و سوريا وليبيا وتونس" مشيرا أنه قد تم تسريح آلاف العمال بعد ما كانت المنطقة العربية تستقبل العمالة لتوفرها على الكثير من فرص عمل.

في ذات السياق أوضح المتحدث أن "مع تزايد نسبة البطالة في العالم العربي التي وصلت إلى 18 بالمائة أصبحت لدينا عمالة شرعية وغير شرعية داخل وخارج الوطن" مشيرا أن السؤال المطروح في الوقت الراهن هو سبل إحصائهم عن طريق تقارير منظمة الهجرة الدولية وأطراف أخرى واحتضانهم خاصة وأنهم "يعيشون ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة".

وأكد ذات المستشار أن النمو الاقتصادي العربي يقدر حاليا بـ3,7 بالمائة وأن احتياجات سوق العمل لم تعد مرتبطة فقط بالجانب الأكاديمي بل تحتاج للعمل التقني والمهني.

وأشار في ذات السياق أن الوطن العربي يسجل 5 مليون عاطل عن العمل سنويا منها أنه خلال الـ10 سنوات القادمة سيرتفع العدد إلى 50 مليون عاطل عن العمل وهو التحدي الذي يهدد -حسبه- المجتمع العربي اقتصاديا وأمنيا.

الجزائر عملت على تكريس أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع (واج)

أكدت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فافا سيد لخضر بن زروقي، اليوم الأربعاء بتمنراست أن الجزائر عملت على تكريس أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع.

وأوضحت السيدة بن زروقي في كلمة لها خلال إشرافها على افتتاح أشغال ملتقى دولي حول "فعالية الحماية القانونية للبيئة الطبيعية بين النصوص والواقع والمستجدات"، أن الجزائر عملت على "تكريس أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع، من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي بادربه رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، والذي تضمن عدة أهداف من بينها القضاء على الفقر والسكن الهش وتحسين مستوى القدرة الشرائية وحق المواطنين في الرعاية الصحية وتكريس التعليم والمساواة بين الجنسين و البيئة حيث أن للمواطن الحق في التمتع ببيئة سليمة وغيرها من الأهداف الأخرى".

وأكدت أن معظم الحقوق الواردة في أهداف التنمية المستدامة، أكد عليها أول دستور الجزائر بعد الإستقلال في مادته رقم 11 التي تنص على الحقوق الأساسية للمواطنين والتمسك بجميع مبادئ حقوق الإنسان وهي الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث وضعت الجزائر وبغرض متابعة احترامها و تطبيقها ميدانيا ترسانة قانونية و آليات مختصة تعاقبت وفق مسار التقدم والتطور الذي عرفته البلاد و إصلاحات واسعة فيما تعلق بالتكفل بالحقوق المدنية و السياسية والحقوق الاقتصادية و الإجتماعية".

وقدمت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمناسبة نبذة عن أهداف التنمية المستدامة وخطة العمل العالمية الممتدة إلى غاية 2030 .

وتميزت أشغال الجلسة الافتتاحية للملتقى بإلقاء محاضرات تناول فيها المتدخلون عدة مسائل ذات صلة بمحور اللقاء من بينها "الشخصية القانونية كوسيلة لحماية الطبيعة" و "حماية البيئة في التشريع الإسلامي" و "المعايير الاقتصادية لحماية البيئة" و "دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تكريس حق المواطن في البيئة".

ويتناول المشاركون من أساتذة وباحثين ومختصين في القانون من الجزائر وخارجها عدة محاور تتعلق بحماية عناصر البيئة الطبيعية في إطار التشريعات الوطنية: البيئة الصحراوية و تلوث المياه بشتى مصادرها والبحار، و تلوث الهواء ، و حول حماية البيئة في إطار القانون الدولي و الشريعة الإسلامية و تطور القانون الدولي للبيئة و البيئة والزراعات المسلحة و البيئة الطبيعية ومصادر الطاقة في إطار القانون الدولي والمسؤولية عن المساس بالبيئة أمام القضاء .

كما يتم التطرق أيضا إلى معوقات الحماية الفعلية للبيئة الطبيعية "الواقع والمستجدات" (في إطار الهيئات والتشريعات الوطنية والمنظمات والقوانين الدولية)، وآليات الحد منها، حسب المنظمين.

ويتوخى من تنظيم هذا الملتقى (27-28 فبراير) الذي يحتضنه المركز الجامعي الحاج موسى أقي أمموك بتمنراست وينظمه معهد الحقوق والعلوم السياسية بالتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بحث سبل تفعيل حماية أنجع وأشمل في ظل المستجدات التي تعرفها الساحة الدولية والوطنية في شتى المجالات ذات الصلة بالبيئة الطبيعية، ودراسة إمكانية إعادة النظر في تشريعات البيئة في الجزائر، ومدى فعالية الاتفاقيات الدولية المتعددة لحماية البيئة الطبيعية.

الصالون الدولي للفلاحة بباريس: المتعاملون الجزائريون يستكشفون السوق الخارجية (واج)

عبر نحو ثلاثين متعاملا اقتصاديا جزائري من قطاع الصناعات الغذائية و المشاركين في الصالون الدولي للفلاحة بباريس عن ارادتهم في ولوج مختلف الأسواق الدولية حيث عرضوا بمناسبة هذه التظاهرة منتوجات ذات جودة عالية.

في هذا الصدد، أوضح لواج رئيس الوفد الجزائري و الأمين العام لوزارة التجارة، شريف عوماري أن " هذا الصالون يعتبر فرصة بالنسبة لمتعاملينا الاقتصاديين من أجل ابراز تنوع و نوعية منتوجاتنا و اقامة علاقات مع متعاملين من السوق الدولية و الاطلاع على الابتكارات في قطاعي الفلاحة و الصناعة الغذائية، "مؤكدًا أن سلطات البلاد تريد " ضمان نوعية تمثيل "الجزائر في مثل هذا النوع من الصالون الممي."

وبالفعل فان مشاركة الجزائر في هذا الصالون الذي يجلب سنويا قرابة 700000 زائر فرنسي و دوليين و مهنين اضافة الى الجمهور الواسع من أجل اكتشاف ثروة عالم الفلاحة كانت محتشمة في الطبعتين الماضيتين (2017 و 2018) بعد

25 سنة من الغياب بالرغم من الجهود التي يبذلها مخلوف شعلال, عضو الجالية الجزائرية و أحد منظمي الصالونات و المعارض الذي يحاول استقطاب متعاملين جزائريين.

ويتربع جناح الجزائر هذه السنة على مساحة 350 متر مربع علما أن مشاركة المتعاملين معتبرة من خلال حضور مسؤولي الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجيكس) و الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير (سافكس) التي تتكفل بمشاركة المتعاملين بنسبة 80 بالمئة.

وقد اكتشف الزوار الذين تنقلوا الى المعرض اليوم الأربعاء المنتوجات الجزائرية التي تستمد قوة نوعيتها من شمس و مناخ أكبر بلد في افريقيا.

وانطلاقا من الطماطم و مختلف انواع البطاطس و الفلفل الحلو و الفلفل الحار و مختلف أنواع الزيتون و التين و التمور و العنب و اليوسفي و البرتقال فقد لاحظ الزوار أن هذه المنتوجات تفوق بنوعيتها تلك التي تباع بالأسواق الأوروبية.

في هذا الخصوص صرح الأمين العام لوزارة التجارة قائلا " تتوفر الجزائر على منتوجات غير موسمية يمكن أن تلج الأسواق الدولية بكل سهولة."

و يبقى القيام فقط بوضع العلامة و التصديق و اللوجستية. في هذا السياق, أكد السيد شريف عوماري أن هذه الحيوية موجودة حيث ينشط عدد من المتعاملين " في هذا الاتجاه" على غرار وضع شبكة مخابر (حوالي خمسين) قصد تجهيزها لتصبح مخابر تصديق.

و تنص خارطة الطريق حول وضع سلسلة صادرات التي صادقت عليها الحكومة على فتح الشحن الجوي أمام القطاع الخاص, حسب قوله دائما.

=== المنتوجات الجزائرية في رحلة البحث عن الأسواق الأوروبية ===

واغتنم مسؤولو الغرفة الوطنية للفلاحة هذه الفرصة ليشرعوا في نقاشات مع مسؤولي رانجيس من أجل دراسة امكانية بيع المنتجات الجزائرية بفرنسا وبلدان أوروبية أخرى. كما أجريت مباحثات مع الاتحاد الوطني الفرنسي لتربية النحل والفيدرالية الوطنية لشبكة تطوير صناعة النحل.

وللتذكير, يشتهر العسل الجزائري بغنى منوعاته بسبب تنوع الحياة النباتية.

من جهة أخرى, نظم الجناح الجزائري, اليوم الأربعاء, بعد الظهر, يوما خاصا, افتتحه سفير الجزائر بفرنسا, عبد القادر مسدوة الذي كان برفقة كل من رئيسة مجموعة الصداقة الجزائرية-الفرنسية, النائب فضيلة خطابي ونائب رئيس المجموعة وعضو لجنة الشؤون الاقتصادية بالمجلس الوطني الفرنسي.

وبعد أن أعربت عن "سعادتها الشديدة" بزيارة الجناح الجزائري, صرحت السيدة خطابي للصحافة بقولها "لاحظنا أن الجزائر قد قررت الترويج لمنتوجاتها, وهي منتوجات جيدة جدا وذات نوعية. وقد أخذت نظرة جيدة وإيجابية عنها بحكم أنها مطلوبة في فرنسا", داعية إلى العمل "بذكاء" بين فرنسا والجزائر.

من جهته, أكد السفير الجزائري بفرنسا أن الجزائر "تتبع امكانات ثرائها, ويمكننا في إطار الشراكة الجزائرية الفرنسية, العمل أكثر من أجل الكشف عن منتوجاتنا الطبيعية الخالصة والتي يمكنها أن تثرى أكثر الشراكة الجيدة الموجودة بين البلدين."

ويجمع الصالون الدولي للفلاحة بباريس كل سنة, ومنذ نصف قرن, جميع الفاعلين في القطاع الفلاحي, ويشكل حدثا مرجعيا في الفلاحة داخل فرنسا وخارجها.

ويختص الصالون بكل من: التربية وشعبها ومنتوجات مناطق فرنسا وما وراء البحار والعالم والفلاحة والشعب النباتية والحدائق والبستنة المنزلية والخدمات ومهن الفلاحة.

مناخ الأعمال في الجزائر يساعد على تنمية الشراكة الجزائرية - الفرنسية في المجال الصيدلاني (واج)

أكد المدير العام لغرفة التجارة و الصناعة الجزائرية الفرنسية، رضا الباقي، يوم الثلاثاء بقسنطينة أن "مناخ الأعمال في الجزائر يساعد على تنمية الشراكة والسوق خاصة للبلدين في المجال الصيدلاني".

وأوضح السيد رضا الباقي في افتتاح اللقاء الجزائري الفرنسي الأول حول الصيدلة وتجهيزات الصحة بأن "تقدم معتبر تحقق في مجال الصناعة الصيدلانية في الجزائر".

وأضاف بأن هذه الطبعة الأولى التي تشارك فيها 16 مؤسسة فرنسية و أزيد من 100 مؤسسة أخرى جزائرية خاصة و عمومية تنشط في القطاع الصيدلاني و تجهيزات الصحة تمثل " فرصة لإبراز إنجازات الجزائر في هذا المجال وتمكين شركاء أجنب محتملين من الوقوف على مدى التقدم الذي حقته المؤسسات الجزائرية في هذا المجال".

وقال نفس المسؤول أن تنظيم هذا اللقاء الإعلامي يهدف أساسا إلى إرساء "ثقة" بين المؤسسات الجزائرية و الفرنسية التي تنشط في المنظومة الصحية لإقامة شراكة "تخدم التنمية الاقتصادية".

من جهتها، أكدت المندوبة العامة للشبكة الفرنسية للفاعلين في مجال الصحة "فرانش هيلكاير"، السيدة، كاترين هولوي على إرادة الكثير من المؤسسات الفرنسية "لإقامة شراكة مع مؤسسات جزائرية لاسيما في مجال صناعة الأدوية و أجهزة التصوير الطبي والإيكوغرافي و كذلك في مجال التكوين و تحويل التكنولوجيا".

وبعد أن أبرزت القدرات التي تتوفر عليها الجزائر من خلال الاستثمارات الهامة في مجال الصناعة الصيدلانية و الصحة، أوضحت المندوبة العامة "فرانش هيلد كاير" بأن هذا اللقاء يشكل " فرصة لوضع أسس تعاون دائم و فعال بين الطرفين الجزائري و الفرنسي".

و سيميز هذان اليومان المهنيان بإدراج ورشات موضوعاتية وتقنية و مواعيد ما بين مؤسسات البلدين بهدف التوقيع لاحقا على اتفاقيات شراكة صناعية، حسبما علم من المنظمين.

و أضاف المنظمون أن برنامجا تحسيسيا واسعا سيتم القيام به في إطار هذه التظاهرة التي تدوم يومين بمساهمة الشريك "فرانش هيلد كاير" بهدف جلب أكبر عدد ممكن من الشركات الفرنسية الرائدة للاستثمار في الجزائر.

وتحضي غرفة التجارة و الصناعة الجزائرية الفرنسية أزيد من 2000 مؤسسة و تقدم خدمات لمؤسسات فرنسية و جزائرية لاسيما في مجال الإعلام الاقتصادي و القانوني و في مجال الأعمال و التعريف بفرص الأعمال و الشراكة و التكوين، حسب ما تمت الإشارة إليه.

خبراء يطالبون بسحب الامتيازات بعد 5 سنوات من النشاط

مصانع السيارات التهمت 1700 مليار خلال لإستيراد العجلات فقط! (الشروق أونلاين)

دق خبراء الاقتصاد ناقوس الخطر بعدما أثبتت أرقام الجمارك أن فاتورة استيراد ملاحق السيارات وقطع الغيار سنة 2018 قاربت 3 مليارات دولار، لإنتاج 180 ألف مركبة فقط، وذلك بعد انقضاء خمس سنوات من النشاط، ودخول أول مصنع مرحلة الإنتاج، في الوقت الذي عادت فاتورة استيراد العجلات المطاطية لوحدها 140 مليون دولار أو ما يوازي بالعملة الوطنية 1740 مليار سنتيم.

ويكشف الخبير الاقتصادي كمال سي محمد ومن خلال إجراء مقارنة بسيطة، بين واردات السيارات لسنة 2015 والتي عادت 250 ألف وحدة، حيث قدرت الفاتورة آنذاك ب 3.14 مليار دولار، وسنة 2018 حيث أنتجت مصانع التركيب 180 ألف سيارة، بفاتورة تقارب 3 مليارات دولار وفقا للأرقام الصادرة عن الجمارك أن عملية الاستيراد باتت أقل تكلفة مما تدعيه هذه المصانع من إنتاج، خاصة إذا ما تم احتساب الامتيازات الجبائية والإعفاءات الجمركية والعقار

الصناعي شبه المجاني، ما يطرح إلزامية محاسبة هذه المصانع حول الفاتورة المرتفعة جدا للملاحق، المستوردة من الخارج، وسبب مغالاتها فيها، وضرورة التدخل لإعادة تنظيم نشاط هؤلاء وتقنيته بطريقة شفافة وواضحة. وحسب الخبير نفسه، فإن ارتفاع فاتورة الاستيراد مردها دخول مركبيين جدد للسوق بعد ترخيص وزارة الصناعة والمناجم، وإلى زيادة عدد السيارات المركبة، مضيفاً "كل هذا لا يفسر ارتفاع الفاتورة، بهذا الرقم الضخم، وأعتقد ان هذا الاستيراد أصبح فيه مغالاة في الاقتناء من الخارج لأسباب خفية"، فيما ربط الملف بعمليات تحويل العملة التي شهدت ارتفاعاً غير مسبوق في السنوات الأخيرة، داعياً إلى فرض رقابة أوسع لمواجهة ما أسماه بـ"الفساد الممنهج". من جهته دعا الخبير الاقتصادي كمال رزيق، الحكومة إلى فتح ملف تركيب السيارات وأهمية إعادة تقنين النشاط، من خلال وضع حد نهائي للتجاوزات المرتكبة من طرف بعض الناشطين في القطاع، وإلزامهم بالخضوع لسلطة القانون عبر الموازنة بين التكلفة وفاتورة الاستيراد ونسبة الإدماج وسعر السيارة وهو ما نجده غائباً في السوق الجزائرية. وأوضح رزيق لـ"الشروق" أن الحكومة باشرت منذ سنوات سياسة جديدة تتعلق بعملية تشجيع شعبة تركيب السيارات، في المرحلة الأولى ثم التصنيع في المرحلة الثانية، وهذا بهدف التقليل من حجم استيراد السيارات الذي وصل حوالي 500 ألف سيارة، بمبلغ ملياري دولار فأطلقت عملية منح الرخص لذلك، مع إعفاء كلي من الضرائب والرسوم وامتيازات أخرى من أجل جعل السيارة شعبية في متناول الجميع وبأسعار مقبولة، لكن رغم النية الحسنة والأهداف التي كانت مسطرة وقع العكس، فبدل تخفيض فاتورة استيراد السيارات حسب، فإن الفاتورة ارتفعت أكبر مما كانت عليها في استيراد السيارات، الأمر الذي يتطلب اليوم، العودة للوراء وإعادة مراجعة القطاع والقوانين التي تحكمه. ووفقاً لما نشرته غرفة التجارة والصناعة الجزائرية عبر موقعها الإلكتروني، تنظم هذه الأخيرة شهر مارس المقبل، برعاية وزير الصناعة والمناجم، وبالتعاون مع الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الطبعة الرابعة للصالون الوطني المنعكس للمناولة. وينعقد الصالون في الفترة من 11 إلى 14 مارس 2019 بقصر المعارض، الصنوبر البحري، بالجزائر العاصمة بحضور أهم الفاعلين في قطاع قطع غيار السيارات.

مسؤول العلاقات الخارجية في المركزية النقابية:

الفصل في قائمة المهمن الشاقة بداية الدخول الاجتماعي القادم (واج)

كشف الأمين الوطني المكلف بالعلاقات الخارجية في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، صالح عجابي، أن اللجنة المكلفة بإعداد قائمة المهمن الشاقة في الجزائر، ستفصل في الملف نهائياً ابتداء من الدخول الاجتماعي المقبل. وقال عجابي، على هامش انعقاد المؤتمر الـ 13 للاتحاد الولائي للعمال الجزائريين بولاية البليدة، إن اللجنة المكلفة بإعداد قائمة المهمن الشاقة التي تضم عدة أطراف (الحكومة وأرباب العمل والاتحاد العام للعمال الجزائريين بصدد العمل على دراسة هذا الملف وسيتم الفصل فيه ابتداء من الدخول الاجتماعي المقبل). وأضاف المتحدث، في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين "كلف من جهته فوج عمل مكوناً من أطباء وأصحاب الاختصاص والملف جاهز ولم يبق سوى عقد لقاء مع بقية الأطراف لعرض وتحديد القائمة النهائية للمهن الشاقة" والتي ستسمح لأصحابها باسترجاع الحق في التقاعد النسبي. وفي سياق آخر، جدد الأمين الوطني المكلف بالتنظيم بالمركزية النقابية، سقر سليمان، موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين الداعم للعهد الخامسة لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة باعتباره، كما قال "الرجل الذي أتى بالأمن والمصالحة ودعم الاقتصاد الوطني وقام بالعديد من الإنجازات التي لا تحصى".

بنوك / مالية / تأمينات

تعاون وشراكة

الجزائر- الدانمارك: الدعوة إلى تطوير التعاون الثنائي في مجال البنى والخدمات اللوجستية (واج) أكد وزير التجارة سعيد جلاب يوم الثلاثاء أن الجزائر حققت مكاسب كبيرة في مجال البنى اللوجستية داعيا المتعاملين الدنماركيين الى استغلال فرص التعاون و الشراكة المتاحة بالجزائر في هذا المجال الذي يشهد حركة متزايدة من عام لآخر.

وأوضح السيد جلاب خلال منتدى الأعمال الجزائري- الدنماركي نظمه اليوم بالجزائر العاصمة، الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة ، ان الجزائر تشهد تطورا كبيرا في مجال البنى التحتية و تنوعا صناعيا ملفتا خاصة في مجال الصناعات الغذائية و البلاستيك و الالكترونيك ، داعيا المتعاملين الاقتصاديين الدنماركيين الى تطوير التعاون في مجال البنى و الخدمات اللوجستية.

و شدد الوزير على ضرورة التعاون و الشراكة في قطاع اللوجستيك كونه أداة أساسية و حلقة مفصلية للدفع بالصادرات .

وتابع السيد جلاب يقول ان الجزائر تجدد ارادتها القوية لدعم التعاون مع الدنمارك لتحقيق شراكة اقتصادية و تجارية مربحة للبلدين وذلك في شتى المجالات مشيرا ان الجزائر تسعى لتكون بوابة نحو أسواق افريقيا ما يقتضي منها توسيع أرضياتها اللوجستية.

وتابع السيد جلاب يقول ان مناخ الاستثمار في الجزائر يوفر كل التسهيلات من اجل ارساء تعاون ثنائي متنوع و مستدام بين البلدين.

من جهتها أفادت سفيرة الدنمارك بالجزائر السيدة جولي اليزابيث برونان جورجسن، ان العمل متواصل مع الجزائر بغية اعطاء دفع قوي للعلاقات الثنائية في عديد المجالات التجارية و الاقتصادية .

و اوضحت السيدة جورجسن ان تنظيم مثل هذه الملتقيات الاقتصادية تسمح لامحالة بالتعرف على المؤهلات و الامكانيات التي يزخر بها البلدان من اجل دراسة فرص الشراكة في مختلف المجالات.

من ناحية اخرى ، اكد رئيس الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة بولاية تيبازة السيد جلال معمر سراندي، ان الجزائر لن تدخر أي جهد لاسيما فيما يتعلق بالتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب مشيرا ان الاستقرار الذي تتمتع به الجزائر يبقى محفز قوي لاستقطاب المستثمرين من مختلف الدول.

و اوضح ذات المتحدث أن الدنمارك يعد شريك متميز للجزائر كونه يعبر دوما عن رغبته في بحث فرص التعاون و الشراكة مع الجزائر خصوصا في القطاعات ذات امكانيات التكامل الاقتصادي.

و شهد هذا المنتدى الجزائري -الدنماركي حضور ممثلين عن مؤسسات دنماركية ناشطة في الجزائر في عدة مجالات كالصناعة الصيدلانية و الغذائية و النقل البحري، بحيث اغتنموا الفرصة لمناقشة مع نظرائهم الجزائريين امكانيات تعزيز الشراكة و التعاون في قطاعات اقتصادية جديدة .

طاقة: اتفاق بين "سونلغاز" ومجمع موريتاني من أجل مشاريع مشتركة (واج)

تم التوقيع يوم الاربعاء بالجزائر على اتفاقية بين المجمع العمومي للكهرباء و الغاز "سونلغاز" و المجموعة الموريتانية "حمادي بوشرايا" لتفعيل مشاريع طاقة مشتركة وتسويق تجهيزات كهربائية جزائرية في موريتانيا و دول افريقيا اخرى.

و تم التوقيع على الاتفاق كل من الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز السيد محمد عرقاب و نظيره من المجمع الموريتاني "اش بي" السيد حمادي بوشرايا.

و من خلال هذا الاتفاق , يؤكد كل من المجمعين الجزائري و الموريتاني رغبتهما في تفعيل شراكة مستدامة ما يسمح لفرعيهما التكفل معا في شكل مجمع او مناولة بأشغال نقل و توزيع الكهرباء و الغاز في موريتانيا و في دول افريقية اخرى. و سيسمح ايضا لفروع مجمع سونلغاز الناشطة في الانتاج الصناعي بتصدير منتجاتها (تجهيزات و معدات) نحو موريتانيا و دول اخرى عبر القارة حسب الشروط المقدمة على هامش توقيع الاتفاق.

و يضم مجمع سونلغاز ثلاثة فروع لانتاج التجهيزات و 5 اخرى خاصة بالأشغال. و تهدف هذه الشراكة الى انشاء فرع مجمع سونلغاز في موريتانيا من خلال انشاء عدة مجمعات مؤسسات مع الشركات التابعة للمجمع الموريتاني "اش بي".

و ستضمن هذه المجمعات الموريتانية نقل خبرات مجمع سونلغاز خصوصا في مجال التكوين و التأطير. و يرتقب الاتفاق ايضا ضمان مخزون ادنى لسلامة المواد المنتجة من طرف فروع مجمع سونلغاز من اجل سد حاجيات الطلب على التموين الفوري للزبائن المستقبليين في اطار التصدير.

و حسب السيد عرقاب فان مجمع سونلغاز سيمنح لموريتانيا- حيث الشبكة الكهربائية و الغازية بها تشهد حاليا توسعا كبيرا- نوعية عالية و اسعار تنافسية لمنتجاتها (كابلات و اكسسوارات محركات و أبراج اسلاك الكهرباء) و المشاريع المنجزة بالشراكة.

و قال ذات المسؤول ان "هدفنا هو فتح آفاق شراكة على المدى الطويل، التي يمكن أن تتجاوز حدود موريتانيا، انطلاقا من المالي و السنغال.

وأضاف أن هذه الشراكة سوف تمتد لتشمل عدة مجالات مثل دراسة و هندسة و إدارة و استغلال المشاريع. من جهته، قال الرئيس المدير العام لشركة "اش بي" ان الامر يتعلق باتفاق مع شريك (سونلغاز) "قوي" و "صديق" بإمكانه دعم المجمع الموريتاني لإنجاز مشاريع تنموية في موريتانيا و في دول افريقية اخرى .

و حسب ذات المسؤول فقد تم اختيار سونلغاز "لأننا لا نريد المتعاملين الأجانب الذين يأتون من اجل البيع و فقط، ولكن نريد شركاء حقيقيين الذين ينقلون لنا خبرتهم".

كما دعا السيد بوشرايا إلى توفير جميع الشروط اللازمة لإنجاح هذه الشراكة، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والبنكية.

بدوره أكد رئيس الغرفة الموريتانية للتجارة والصناعة، أحمد بابا آيا أن توقيع هذا الاتفاق يندرج في إطار إعادة بعث العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وموريتانيا التي تعرف منذ 2018 ديناميكية جديدة.

وتابع قائلا "نريد انشاء شراكة قوية مع متعامل ذي سمعة مثل سونلغاز الذي يصنع الكثير من المدخلات التي يستخدمها في مشاريعه.

وتعتبر مجموعة "حمادي بوشرايا" شركة رائدة في السوق الموريتاني وذلك في مختلف المجالات، بما في ذلك الكهرباء الصناعية والأشغال العمومية والخدمات اللوجستية والعبور.

تجارة

يقظة إعلامية